http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2063) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) آذار 2011

كتابة على الحيطان

المالكي و"فساد" الشيوعيين!

عامر القيسي

أخيرا اكتشف السيد المالكي أن الحكومة التي يقودها عن جدارة مختبئة في مقرات للحزب الشيوعي العراقي،لذلك بادر تلبية لمطالب جماهير الغضب والكرامة والندم في محاربة الفساد والمفسدين لوضع النقاط على الحروف، فأرسل همراته وفرقته الذهبية للقبض عليهم متلبسين بالجرم المشهود وهو"التحريض على التظاهر".. هذه هي الحقيقة يا أبا اسراء.. عقوبات سياسية ببراءة اختراع من نمط جديد.

الشيوعيون هم الأقرب لتطبيق "القانون" عليهم، لأنهم بلا ميليشيات ولا كواتم للصوت ولا مال سياسي فاسد ولا مرجعيات تحميهم عند الحاجة.

الشيوعيون يا رئيس وزراء المحاصصة وتقاسم الكيكة، على قدر كبر الأفواه، بحاجة الى "جرّة أذن" لأنهم لم يتعلموا بعد درس الاستماع جيدا لنصيحة، وهي نصيحة تشبه التهديد، عدم المشاركة في التظاهرات أو التحريض عليها،..لانه درس بال ومنتهي الصلاحية، بالنسبة لهم وللقوى "الليبرالية والديمقراطية التي بدأت تستعيد بعض عافيتها بعد موجة الظلام التي عمت البلاد من هنا وهناك...

يعلم السيد المالكي وهو من مارس العمل السري في زمن الدكتاتورية الصدامية جنبا الى جنب مع رفاق نضاله والمصير المشترك، الشيوعيين العراقيين، الذين قضى الكثير منهم اجمل سنوات حياتهم في زنازين الامن والمخابرات الصدامية في مصير مشترك بين مناضلي الدعوة والشيوعيين..، يعلم جيدا ان الأحزاب والأفكار لا تبنى في المقرات والغرف المغلقة وان مكانها الحقيقي في الشارع والمقهى والمدرسة والجامعة، ويعلم اكثر من غيره ان العقوبة السياسية التي وجهها للشيوعيين قد أضافت لرصيدهم الكثير من التعاطف فيما أكلت من جرف رصيده المهدد تحت نصب الحرية بما في ذلك جمهوره الحزبي!

من حق اي مواطن ان يسأل المالكي عن عدالة القرار الآن وليس عن قانونيّته، والعدالة المقصودة هنا هي التعامل بالمثل مع بقية الأحزاب التي تستولي على مساحات واسعة من الأراضي وكميات، أكرر، "كميات" من القصور والفلل والبنايات، هي حق للدولة، والبعض منها استخدم الاحتيال في سبيل الاستحواذ عليها "قانونيا" من خلال عقود بمبالغ لا تساوي أجرة غرفة في منطقة البتاوين لشهر واحد فقط، ويعلم ايضا أكثر من غيره ان حزب الدعوة "يستأجر "قسماً من مطار المثنى، كمقر له، بمبلغ ٤٠٠ ألف دينار عراقي سنويا فقط... يا بلاش!

فهل يرى السيد المالكي عدالة بين الهمرات التي هددت مقرات للحزب الشيوعي وحزب الأمة، وهما حزبان خارج البرلمان والحكومة بسبب قانون الانتخابات الذي تم فصاله على قياس الحيتان السياسية، وبين المسترخين داخل بيوت الشعب في المنطقة الخضراء وخارجها بعلم ومباركة وتسهيلات كل الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد منذ سقوط الأبله.

من حق اي مواطن ان يسأل ايضا عن الحكمة السياسية، اذا كانت هناك حكمة، في زيادة اعداد وانواع الرافضين لحكومة المالكي، في الوقت الذي يقول المثل العراقي، وهو نتاج حكمة شعبية "الف صديق ولا عدو واحد". لقد اثبت المالكي بجدارة وفي أكثر من مناسبة، اما عدم حكمة في معالجة الازمات أو ان المحيطين به لا يعرفون الف باء السياسة لكنهم ضالعون في حصد المغانم!

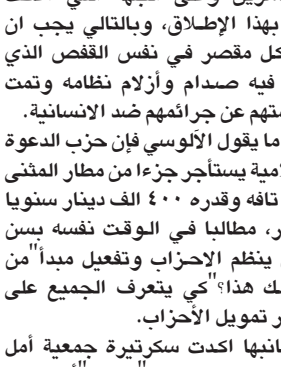

من حق الشيوعيين ان يطالبوا بالتعامل معهم بالمثل وان ينتزعوا هذا الحق انتزاعا، لانه لن يطرق بابهم أبدا اذا كانوا سيلملمون أوراقهم ويرحلون عن المقرات بصمتٍ مريب!

على خلفية إخلاء مقرات الشيوعي العراقي وحزب الأمة

جاسم الحلفي: القرار محاولة لإسكات الصوت الليبرالي في العراق

مثال الآلوسي: الحكومة تقمع معارضتها وعليها التخلي عن فكرة تهميشها

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

الحكومة أهملت الخدمات وانشغلت في الصراعات السياسية، بينما تخطط لاستهداف الليبرالي كونه فوق المحاصصة.

■ الناشطة هناء أدور

عد قياديون في الحزب الشيوعي العراقي قرار اخلاء مقراته ببغداد محاولة لإسكات الصوت الديمقراطي في البلاد.

وربط القياديون في تصريحات للمدى امس بين القرار وحركة الاحتجاجات العراقية التي طالبت بتحسين الخدمات والقضاء على الفساد.

وقال جاسم الحلفي عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي العراقي في تصريح لـ"المدى" إن الخطوة أتت من اجل إسكات الصوت الديمقراطي الليبرالي في البلاد، الذي رفض الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، موضحا ان الذي حصل يتنافى مع الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، لاسيما بعد التظاهرات الاخيرة التي طالبت بتحسين الخدمات.

وشدد الحلفي على وجود تنصل من الوعود التي قطعت في تلبية مطالبات المتظاهرين في توفير متطلبات العيش، واصفا اقتحام المقرات بأنها محاولات يائسة من اجل انهاء وجوده في العراق.

واشار الحلفي الى ان الحزب الشيوعي العراقي ومنذ تأسيسه لا يعتمد على المقرات، فهو ليس بحاجة لها، منتقدا في الوقت نفسه توقيت الاجراء، مبينا انه في الوقت الذي كان مطلوب من الحكومة النظر الى مطالب الشارع العراقي، تقوم بإجراءات ليس لها اي مسوغ ضد القوى الرافضة للفساد.

ونفى الحلفي ان يكون لحزبه دور قيادي في حركة الجماهير التي تطالب بإصلاح النظام ولكنه أكد تضامنه معها.

واعرب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عن رفضه لكافة انواع الاستبداد، لا سيما ان الشعب يتطلع الى الحريات المدنية التي لطالما سلبت من المواطن، فضلا عن حقوق الانسان التي انتهكت هي الاخرى ولفترات طويلة.

واعتبر الحلفي ان الاجراء جزاء للقوى الليبرالية التي ساندت مطالب المتظاهرين، وهي وسيلة ضغط عليه من اجل توقفه عن انتقاد الامور السلبية الموجودة في الحكومة، مستدركا بالقول ان هذا الامر سوف لن يحصل وسيستمر الحزب في نهجه رغم كل المحاولات الرامية الى إضعافه، معربا عن إدانته لكافة الأفعال التي تهدف الى تقييد الحريات والتي يأتي هذا الامر في مقدمتها.

واصدر المركز الاعلامي للحزب الشيوعي العراقي بيانا أوضح فيه ملابسات الحادث حيث أشار البيان الذي حصلت "المدى" على نسخة منه الى ان الشرطة الاتحادية حضرت صباح امس الاول، وفي خطوة مفاجئة، الى مقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ساحة الأندلس في بغداد، ومقر جريدة "طريق الشعب" في شارع أبو نؤاس، وبحوزتها أمران رسميان بإخلاء المقرين وتسليمهما فارغين خلال ٢٤ ساعة لا أكثر.

واضاف البيان ان الحزب الشيوعي وجريدته طريق الشعب يشغلان هذين المقرين بصورة رسمية منذ عدة سنوات، وهناك موافقات سابقة على تأجيرهما بطلب من الحزب نفسه. كما ان مكتب السيد رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة كان قد اصدر عدة كتب رسمية، آخرها في ١٢ كانون الثاني الماضي، يطلب فيها من الجهات التنفيذية التريث في عملية الإخلاء.

وتابع البيان "وليس خافيا على احد ان اغلب الأحزاب السياسية، خاصة المتنفذة في السلطة، ما تزال تشغل العديد من المباني الحكومية وتستغلها كمقرات خاصة بها".

وأردف البيان "من جانب آخر أعرب حزبنا مرارا عن استعداده للتعامل الايجابي مع أي قرار رسمي يتناول هذه القضية بصورة شاملة، ويتعامل بشكل متكافئ وعادل مع الجميع".

واشار البيان الى ان العديد من العقارات والممتلكات العائدة للحزب، التي كان النظام السابق قد قام بمصادرتها ووضع اليد عليها، لم تتم إعادتها الى الحزب حتى هذه اللحظة، رغم المساعي المتواصلة في هذا الاتجاه.

وبين البيان "وفي ضوء هذه المعطيات وبالنظر الى استهداف حزبنا منفردا بهذا الإجراء، يبدو صعبا النظر اليه بعيدا عن التطورات السياسية والنشاطات الاحتجاجية الجماهيرية التي تشهدها البلاد، وموقف الحزب الايجابي منها وتأييده للمطالب الجماهيرية المشروعة".

ولفت البيان إلى أن" هذا التسييس للموضوع إذا صح فانه يمثل مؤشرا مثيرا للقلق البالغ بشأن احترام الحقوق والحريات الديمقراطية".

والشيوعي العراقي أحد الأحزاب السياسية العريقة على الساحة السياسية العراقية، لعب دورا مهما في التاريخ السياسي الحديث في العراق.

وبالرغم من معارضته الشديدة لنظام صدام الا أنه كان من الرافضين للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق وعارض فكرة الاجتياح الامريكي للعراق.

وبعد عام ٢٠٠٣ شارك الحزب في الحياة السياسية العراقية مؤكدا حرصه على بناء دولة مدنية ديمقراطية.

بدوره قال رئيس حزب الأمة مثال الآلوسي في تصريح لـ"المدى" إن هذا الإجراء ليس وليد اللحظة، انما هو معاقبة للشعب العراقي والجهات التي تدافع عن مصالحه، فضلا عن انه يعتبر التفافا على الدستور وتعميقا لاستغلال المال العام.

وشدد الآلوسي على ان ما حصل يوم امس الاول هو كلمة واضحة من الحكومة في انها تريد إسكات الجهات المعارضة لتوجهاتها السلبية، فهي ترحب بالتظاهرات المؤيدة لها، فيما تقمع التظاهرات المنتقدة لعملها.

وتابع زعيم حزب الأمة ان الحكومة لم تتعلم بعد الدروس والعبر كي تعمل على عدم إعادة الدكتاتورية الى العراق، مشددا على ان الجميع متفق على ان العراق هو دولة مدنية والحكومة يجب ان تكون كذلك بعيدا عن المحاصصة والخارجين عن القانون.

وأردف الآلوسي ان النظام السياسي في العراق هو برلماني، ونوري المالكي هو رئيس لمجلس الوزراء لا رئيس الوزراء وبالتالي عندما يصدر قرار يجب ان يكون بالتشاور مع الجميع ولا ينفرد هو فقط في إصداره.

وكشف الآلوسي عن ان بعض الجهات المتنفذة في الحكومة تحاول اشعال حرب اهلية بين العراقيين من اجل التغطية على حالات الفساد، مؤكدا في الوقت نفسه ان الشعب سوف لن ينجر وراء هذا الأمر كونه على درجة كبيرة من الوعي، مشيرا الى ان ما حصل في ساحة التحرير خلال الجمعتين الماضيتين هو جريمة بحق الشعب العراقي، ويجب محاسبة الضباط الذين اطلقوا على المتظاهرين وعلى الجهة التي أعطت الإذن بهذا الإطلاق، وبالتالي يجب ان يقف كل مقصر في نفس القفص الذي وقف فيه صدام وأزلام نظامه وتمت محاكمتهم عن جرائمهم ضد الانسانية.

وعلى ما يقول الآلوسي فإن حزب الدعوة الإسلامية يستأجر جزءا من مطار المثنى بمبلغ تافه وقدره ٤٠٠ الف دينار سنويا لا غير، مطالبا في الوقت نفسه بسن قانون ينظم الاحزاب وتفعيل مبدأ "من اين لك هذا؟" كي يتعرف الجميع على مصادر تمويل الأحزاب.

من جانبها اكدت سكرتيرة جمعية أمل هناء ادور في حديث لـ"المدى" أن إغلاق مقرات حزبي الشيوعي العراقي والأمة العراقية تجاوز على القانون والحريات، وهو محاولة لإسكات جميع الأصوات المعارضة والتي لا تشترك في الفساد.

وأضافت ادور ان الوضع الحالي يحتاج الى شراكة من جميع مكونات الشعب وبالتالي يجب التخلي عن جميع الأفكار التي تهمش الآخرين، معربة عن حزنها لشعور العراقي بالندم على من صوت لهم في الانتخابات، ملقية باللوم على الحكومة كونها أهملت الخدمات وانشغلت في الصراعات السياسية، موضحة في الوقت عينه ان هنالك خطة لاستهداف الليبرالي كونه فوق المحاصصة.

لا تزال مصادر تمويلها مجهولة للرأي العام

مراقبون: حان الوقت لقانون ديمقراطي للأحزاب

جانب من تظاهرة يوم الندم في بغداد أمس

□ بغداد/ المدى

أكد مراقبون للشأن السياسي ضرورة سن قانون للأحزاب كي يتسنى للجميع معرفة مصادر تمويلها وعائدية المقرات التي تتخذها.

وقال عضو ائتلاف الوطني وائل عبد اللطيف في تصريح لـ"المدى" انه يجب البحث عن مسألتين فإذا كانت تلك المباني التي تشغلها الأحزاب ملكا للدولة يجب على الأحزاب التخلي عنها كون الدولة يجب ان تستثمر هذه الأراضي للصالح العام وليس لصالح الأحزاب.

وأضاف عبد اللطيف اما اذا كانت تلك المباني ملكية خاصة وقامت الأحزاب باستئجارها فلا بد من سن قانون اما لموارد الأحزاب او قانون الأحزاب لمعرفة موارد هذه الأحزاب لا سيما وان اغلب مصادرها من الخارج خصوصا من السعودية وإيران والأردن والتي بدأت تدفع بدلات كبيرة في سبيل ان تأجر هذه المقار، مشددا على ضرورة ان يكون للحزب نظام داخلي هو الآخر يسأل عن مصدر موارده، معتبرا استيلاء الأحزاب المتنفذة على المباني هو استخدام نهج النظام السابق.

ويروي عبد اللطيف حادثه مر بها عندما كان في "فيينا" قبل ٣ أسابيع قائلا "كنت هنالك فسألت احد الأصدقاء المهاجرين الى النمسا عن مكان سكن الرئيس، فأخذني اليه، وتبين انه يسكن في شقة صغيرة فيها حارس امني واحد"، مضيفا انه سأل صديقه عن سبب اختيار الرئيس هذا المكان فأجابه "ان الرئيس عرض عليه قصرا من ٢٨ غرفة الا انه رفضها كون عائلته صغيرة وهذه الشقة تكفي له".

واعرب عبد اللطيف عن حزنه لما شاهده في النمسا مقارنة بأبسط المسؤولين في العراق، مشددا في الوقت نفسه على ان الشعب بدأ يراقب عمل المسؤولين، معتبرا المراقبة الشعبية بالاوقى لا سيما وان رقابة البرلمان قد تخضع للمساومات السياسية، ورقابة القضاء الذي هو الآخر يخضع للضغوط من الطبقة الحاكمة، وضغط الاعلام والذي في كثير من الأحيان يكون لديه أجندة.

بدوره طالب الإعلامي سرمد الطائي الحكومة والبرلمان الكشف عن الأبنية التي تشغلها الأحزاب اذا ما كانت عائدة للدولة او للملك الخاص.

واضاف الطائي في حديث لـ"المدى" ان البلاد بحاجة الى سن قانون للأحزاب لكي يتم معرفة مصادر تمويل كل حزب، الا انه اكد ان الأطراف السياسية التي لطالما نادت بهذا القانون تعمل ومنذ ٨ سنوات على عدم إقراره وتأخيره بسبب الصراعات السياسية، موضحا ان جميع الأحزاب كانت خارج العراق وبعد ٢٠٠٣ جاءت الى العراق ومن ثم ظهرت لها مقرات دون معرفة عائديتها، لافتا الى ان هنالك حالتين غريبتين الاولى هي قيام الاحزاب باستئجار مقرات بالاف الدولارات دون معرفة مصادر هذه الاموال، والحالة الثانية وهي ان الاحزاب تقوم باستئجار مقارها بأثمان تافهة.

بالعربي الصريح

هنا مقر الحزب الشيوعي العراقي

■ علي عبد السادة

ما يحدث للحزب الشيوعي العراقي، اليوم، نكتة سوداء. كوميديا يصنعها الارتياب والخوف من "التحول الديمقراطي" الصاعد برمزية جديدة لساحة التحرير.

عاقبوا الشيوعيين حين حصروا انصارهم وتاريخهم الابيض بزاوية اضيق من قانون مشوه للانتخابات، وقالوا لهم هذا قانون على مقاسنا و"براحتكم". فشاركوا، وتفاخروا بلمستهم الديمقراطية في عراق ما بعد صدام، وتشفع لهم راحة ضمائرهم يدهم النظيفة، لكنهم خسروا بامر عرابي المحاصصة والمناطقية. فقال الفائزون بمقاعد عرجاء:هذه هي الديمقراطية.

وعاقبوا الشيوعيين اليوم لانهم نزلوا الى الشارع الغاضب، في وقت لم يخرج احد من صناع حكومة الشراكة اكثر من مترين عن باب الخضراء، وهم في احسن الاحوال راقبوا المشهد من طوابق المطعم التركي. الشيوعيون حرضوا الناس، واغلب قوتهم ورصيدهم كادحون ومسحوقون، على حماية العراق الجديد من امراض الفساد والاستبداد، على صيانته من "ورم" التخبط وسوء التخطيط، من الاستخفاف بحاجة الناس واحلامهم. وفي جمع الغضب والكرامة صرحوا بـ"باطل" اوجع رأس العراقيين كلهم. وما حرضوا عليه لا يخيف السلطة، بل يدعمها، هكذا افترض في حال كانت معايير الحياة المدنية هي السائدة.

الشيوعيون المستهدفون، مرارا، من قبل السلطة، أي سلطة، من تواريخ تسبق تشكيل حتى حزب من يمسك بمشهد الحكومة الراهن، لم يكونوا سوى صمام امان لجوهر تجربة العراق الجديد، ولولا وجودهم لسرنا نحو الهاوية.

عاقبوا الشيوعيين العراقيين تحت شعار "اخلاء المقرات العائدة ملكيتها للدولة"، وتحت متن مخفي: الرد على تضامنهم مع الاحتجاجات العراقية. حدث هذا وهو (الحزب) اخر من يفكر بالتجاوز على الممتلكات العامة، بينما يجري التجاوز عليها من قبل متنفذين على قدم وساق. اخلوا الشيوعيين من مقارهم، وتركوا الاخرين، في يوم طوقت مقارهم دون غيرهم.

الاحزاب المتنفذة دون استثناء لا تستطيع اتهام الشيوعيين بالفساد، ولا بالمساهمة في المحاصصة او صفقات الكراسي، لا تستطيع القول الا بانهم، وقوى ديمقراطية اخرى، الفصل الانصع بياضا في مشهد العراق الجديد.

الشيوعيون لا يحتاجون جدارا وسقفا شاهقا لتعلق عليه يافطة باسمهم، لديهم كل مكان في العراق، كل زاوية وزقاق وحي فقير، لديهم عواطف الصامتين والمظلومين، لديهم اوجاع الفقراء وامالهم، لديهم مقار لا تستطيع جحافل وهمرات اخلاءهم منها.

بينما يعرف النافذون في لعبة اليوم السياسية، انهم يطنشون، وينزعون من ذاكرتهم المشوشة فصل المعارضة، ايام كانوا يعرفون الشيوعيين جيدا؛ عملوا معهم، خبروا ايثارهم ولهفتهم على عراق ديمقراطي لا يتهالكون فيه على منصب او كرسي، على مخصص ونثرية، على عجلات مصفحة وحمايات بزمجرتها، على صفقة مشبوهة او مشروع وهمي، يعرفون جيدا من هم هؤلاء، لكنهم اليوم، وحين جاءت ساعة الغضب والاحتجاج، تظاهروا بانهم "ضيعوا العرف". واضاعوا شواهد كردستان والاهوار، وشواخص المقاصل وحبال الاعدام.

لن يتقاتل الوطنيون العراقيون على احتكار بنايات الدولة وممتلكاتها العامة، ولن يتحايلوا على الناس من اجل تعليق لافتات احزابهم على شواهق في بغداد دون وجه حق، ولن يرتضوا لانفسهم المشاركة في مساومة على حساب القوى المدنية الصاعدة في العراق. هؤلاء لا يكترثون بطابوق يصعد بناية وسط بغداد، فهم يعرفون اين مقارهم التي لا تصلها الاوامر العسكرية الا اذا اراد النافذون تكرار مشهد البعث ايام شراسته ووحشيته ضد الخصوم.

هؤلاء ينتشرون بين الناس، وفي بغداد تفوح رائحتهم بين الفقراء والمظلومين في كل مكان. واينما شاء النافذون البحث والتقصي عنهم.. فهنا مقر الحزب الشيوعي العراقي.